ناصر جرير القدوة وزير خارجية فلسطين الأسبق، رئيس مؤسسة عرفات وعضو اللجنة المركزية لحركة فتح، وهو خبرة سياسية ودبلوماسية هائلة ومتراكمة تمتد على مدار ستة وثلاثين عاما، وذلك بسبب انخراطه في العمل السياسي والدبلوماسي منذ شبابه المبكر.

واصل تعليمه الجامعي في جامعة القاهرة، حيث تخرج طبيب أسنان العام 1979. انضم إلى حركة فتح العام 1969 أي بعد انطلاقتها بأربع سنوات تقريباً.

انتخب عضوا في المجلس الإداري للاتحاد العام لطلبة فلسطين (قيادة الاتحاد خلال فترة ما بين المؤتمرين العامين) في المؤتمر الذي عقد في الجزائر في تموز العام 1974. واختير من بين أعضاء المجلس عضوا في اللجنة التنفيذية للاتحاد المكونة من 9 أعضاء.

اختير رئيسا للاتحاد في الدورة التالية ما بين 1978 إلى 1982.وعضو في المجلس الوطني الفلسطيني من العام 1975 ممثلا عن اتحاد الطلبة، وحتى الآن، انضم إلى جمعية الهلال الأحمر الفلسطيني العام 1979، وأصبح عضوا مراقبا في لجنتها التنفيذية.

أصبح عضوا في المجلس المركزي لمنظمة التحرير الفلسطينية العام 1981 ممثلا عن اتحاد الطلبة وحتى العام 1986 وعين مجددا عضوا في المجلس العام 1999 وحتى الآن.

عين عضوا مراقبا في المجلس الثوري لحركة" فتح" العام 1981 وانتخب عضوا عاملا في المؤتمر الخامس للحركة الذي عقد العام 1989.

في العام 1986 عين رئيسا بالتناوب مع الأخ زهدي الطرزي للبعثة الفلسطينية الدائمة في الأمم المتحدة بنيويورك ليحتل هذا المنصب بمفرده في العام 1991 حتى تعيينه وزيرا للشئون الخارجية.

من خلال منصبه رئيس البعثة الفلسطينية الدائمة لدي الأمم المتحدة شارك في العديد من المؤتمرات الدولية والإقليمية غير الدولية.

ويذكر أن د. ناصر القدوة كان وراء الحملة الدبلوماسية الناجحة في أروقة الأمم المتحدة ضد الجدار الفاصل الذي تواصل الحكومة الإسرائيلية بناءه فوق الأرض الفلسطينية في الضفة الغربية المحتلة ، وتوج نشاط القدوة الحثيث بقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة في 8 كانون الأول 2003 ، باللجوء إلى

محكمة العدل الدولية في لاهاي بهولندا طلبا لرأيها الاستشاري غير الملزم حول شرعية الجدار ، وقبلت المحكمة الدولية هذه المسؤولية رغم الضغوط الشديدة التي مورست عليها أمريكيا وأوروبيا على اعتبار أن مثل هذه القضية لا تندرج في قائمة مسؤولياتها.

في 22 شباط 2004 انعقدت المحكمة حيث افتتحها د. القدوة بمرافعة وصفت بأنها ممتازة.

وبعد مداولات استمرت قرابة 4 أشهر ونصف الشهر توصل 14 من قضاة المحكمة الـ 15، باستثناء الأمريكي إلى قرار يؤكد عدم شرعية هذا الجدار ويوصي بهدمه وتعويض المتضررين منه من الفلسطيني.